



لأوضاع الراهنة للمخطوطات العربية:

من المخطوطات في البلاد العربية مبعثرة بين مختلف الهيئات الحكومية والأهلية والأفراد. وقبل وجود المكتبات الوطنية كانت:

- (1) المساجد: وهي البوعاء الذي يحفظ هذا التراث مثل: جامع الأزهر، الزيتونة.
- (2) اهتمام الأفراد: من خلال المكتبات الخاصة مثل: مكتبة عارف حكمت بالمدينة وأحمد تيمور بالقاهرة ومكتبة استانبول.
- (3) وضع المخطوطات المزري لأن الإهمال أخذ منها الكثير فهي عرضة للتكديس وطعما للآفات والحشرات وهي محشوة فوق بعضها البعض إضافة إلى درجة الحرارة والجفاف. أما تعقيمها وترميمها فمزال بعيد المنال. أما فهرسها فإنها لا توجد أي دولة عربية لها فهرس كاملة ما عدا البعض وهو ناقص. أما التخصص الأكاديمي فلا تكاد تكون لدينا دراسات عن المخطوط العربي في معاهدنا وجامعاتنا لأننا نفتقر للمتخصصين في هذا المجال وحتى الإغراء المادي قليل.

قيمة المخطوط:

جاء الاهتمام بالمخطوط للاعتبارات التالية:

- (1) يعبر عن الذاكرة الجماعية للأمة.
- (2) يعرف بالعلوم والمعارف التي كانت سائدة آنذاك.
- (3) من حق علمائنا إبراز مآثرهم والتعريف بهم.
- (4) يمكننا من إثراء المكتبة الوطنية والعربية والإسلامية.
- (5) يمكننا من تخليص ثقافتنا من الأفكار الدخيلة على ديننا ومواجهة الاختراق الاستعماري.
- (6) اطلاع الرأي العام المثقف ومساعدة الطلبة والباحثين للتعرف على تاريخنا وثقافتنا.

مسؤولية جامعاتنا اتجاه تراثنا المخطوط:

- (1) التجميع والحفظ: وذلك بإنشاء المكتبات.

التعريف والإعلام: بإتاحة الفرصة للطلاب ليتعرفوا على المصادر الأصلية مثل إدخال مادة المصادر العربية وأن يرف ونعلم غيرنا.

(: التحقيق والنشر: حيث يوجد أساتذة وباحثون يتحملون عبء التحقيق في كتب التراث ونشرها.

كيف يتم جمع هذه المخطوطات؟

كون عن طريق الميكروفيلم وانتقاء أهمها.

ما هو واجبنا اتجاه التراث المخطوط؟

بنا ملزمون بجمعه والحفاظ عليه. ومن الذي يجمع؟

- أن تتم العملية على مستوى الدولة: ونقصد المكتبة الوطنية.

- إنشاء مركز تجميع المخطوطات على مستوى الدول العربية.

- كما يجب على هذا المركز جمع المخطوطات من تركيا وإيران.

نقد المصادر التاريخية:

أ- النقد الخارجي:

إن النقد الخارجي يركز على العناصر التالية:

إثبات صحة الوثيقة، تثبيت تاريخ الأصل، تثبيت مكان الوثيقة، تحديد هوية المؤلف، البحث عن موارد الأصل، إعادة النص إلى أصالته وترميمه، الأغلاط الإرادية واللاإرادية، نقد التصحيح.

(1) إثبات صحة الوثيقة: أي التلليل على أنها غير مشوهة أو ربما وقع عليها التدليس، كأن يكون من ملك أو صاحب جاه بأن يحذف اسم صاحب ذلك الأصل وينسبه إليه، والتاريخ الإسلامي فيه أمثلة على ذلك منها على سبيل المثال لا الحصر ما فعله الخليفة العباسي المأمون الذي وضع اسمه في مسجد الصخرة بدل اسم الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان. إن التاريخ ذكر لنا حوادث عديدة لعمليات التزييف لوثائق تاريخية بغرض تهمينها وهي في واقع الأمر لا تعدو أن تكون تافهة، لذا فالتثبت من صحة أية وثيقة لا بد له من أدوات مساعدة على ذلك منها: علم الوثائق، علم الفيلولوجيا، علم الخط. إن إثبات صحة الأصل أمر مهم وضروري لأن أصول البحث المزورة لا تأتي إلا ببحث مزور.

(2) تثبيت تاريخ الأصل: نعني به تاريخ تدوين الأصل حيث أن معرفة البعد الزمني بين تاريخ الواقعة وتاريخ تدوينها. وبالتالي الزمن الذي تعود إليه. إن الكثير من الوثائق تحمل تاريخ نشأتها، غير أن هناك الكثير من الأصول لا تحمل تاريخا دقيقا أو غير موجود تماما. إن الباحث في هذه الحالة يستطيع أن يضع حد زمنيا لا يتجاوز في الغالب (25-50 سنة).

(3) تثبيت مكان الوثيقة: إن تحديد مكان تدوين الوثيقة مرتبط بتحديد زمنها، لأن معرفة المكان تجعلنا نعرف أن شاهد العيان يكون قد دون قرب مكان حدوثها أم في مكان بعيد، فالبعد والقرب من مكان الأحداث مهم في تقويم المعلومات

لواردة في الأصل، إن المكان هو الوسط الاجتماعي الذي دونت فيه الوثيقة والمعاناة المباشرة مهمة جدا. إن معرفة مكان لأصل هو ذو قيمة كبيرة بالنسبة للنصوص التي تبحث في أطر الحياة السياسية والاجتماعية.

4) تحديد هوية المؤلف: لمعرفة أصل الوثيقة حري بنا البحث عن هوية صاحبها، إننا اعتدنا أن نقرأ اسم المؤلف على صفحة عنوان كتاب ما. لكن في الحقيقة إن اسم المؤلف مستقل تماما عن الكتاب بنفسه. فلو نزعنا صفحة العنوان لأصبح جهول الهوية، مما يدل على أن أسماء الكثير من المؤلفين قد ضاعت عبر التاريخ، ولربما هناك من انتحل كتابا ليس له. ذا فإن العديد من المؤلفين سجلوا أسماءهم ضمن المتن، كما اتخذ بعض المؤلفين أسماء مستعارة مجهولة.

لا بد من التنويه بأن الكثير من الوثائق والمؤلفات لا تزال مجهولة المؤلف، ورغم ذلك هي ذات قيمة ومثال ذلك كتاب <تذكرة النسيان في أخبار ملوك السودان> وهو لمؤلف مجهول رغم أنه مصدر مهم في معرفة تاريخ مدينتي تمبكتو وسوكوتو.

5) البحث عن موارد الأصل: المقصود به أن مؤلف النص كان شاهدا مباشرا للحدث أم لا، فإذا كان شاهدا مباشرا فإن شهادته يؤخذ بها، أما إذا لم يكن كذلك فإننا نرجع للمصدر الأصلي ونبعد شهادته. إن النص الأصلي هو المهم ويجب العودة إليه لمعرفة مدى أصالته أي أنه أصيل أم منقول على آخر، وإذا كان منقولا، فيبحث في معرفة الأصل الأول.

6) إعادة النص إلى أصلته وترميمه: إن من المهمات الأولى للمؤرخ هو تحقيق النص وإحياءه حيث أن نشر نص عملية في غاية الصعوبة، فنشر نص أو طبعه يعني نقله، ونقله يعني وقوع الغلط أو الخطأ خاصة إذا كان النص مخطوطا، كأن يكون مكتوبا بلغة مغايرة للغة التاريخ أو الطابع والخطوط تتفاوت وضوحا وتعقيدا، وتختلف من فترة زمنية إلى أخرى. إن نقل الناشر أو الناقد لنص المخطوط يستوجب عليه جمع العديد من الملاحظات بعدها يقوم بمراجعتها وتصحيحها.

7) الأغلط اللاإرادية والإرادية:

* الأغلط اللاإرادية:

إن الغلط يكون في النسخة، والذي يعني كل صيغة لم يستطع المؤلف كتابتها بشكل صحيح، أو لم تكن له إرادة في كتابتها قد تكون هذه الصيغة مغلوطة عندما لا تكون صحيحة من جانب القواعد، أو غير منسجمة مع لغة المؤلف، أو غير معقولة من ناحية المعنى، أو مناقضة له، أو عندما تنسب للمؤلف أفكار أو معارف، لم تكن له. إن هذه الأخطاء قد تبرز للقارئ مباشرة، في شكل سهو قلم، أو لربما جاءت نتيجة لفكر المؤلف ذاته، وفي أحيان أخرى عندما نقوم بعملية مقارنة أو موازنة بين عدة نسخ. إن الأغلط أمر وارد ولا يمكن إنكاره من الناحية الموضوعية. إن تصنيف الأخطاء عمل بالغ الأهمية، فالغلط غير الإرادي ليس بسيطا، ومعرفة أسبابه تتطلب تحليلا نفسيا لصاحبه، وما أصعب التحليل النفسي لإنسان مجهول مات منذ مدة طويلة. إن النسخ أو النقل عمل شاق، وكل الذين نسخوا المخطوطات يشعرون بذلك ويدركونه، فمنهم من يخطئ بمجرد قراءته للأصل، أو يكون قد حرف أثناء الكتابة قسما مما قرأ، إن أبرز الأخطاء شيوعا ما يسمى بالقفزة، لنهب مثلا أن الأصل يحمل كلمة <محلان> فإن الناسخ قد يكتب <محلان> حيث أن الفكر كان أسرع من اليد، إنه باستطاعتنا معرفة الخطأ الخطي أو الصوتي، لكن العنصر النفسي والنية لا يمكن الحكم عليهما، لذا فإن الأغلط اللاإرادية يمكن بسهولة الكشف عنها وتصحيحها.

إن من بين المسلمات في الفكر النقدي <<احترام النص>>، ولهذا ما يهيم المؤرخين من الأخطاء ما يسمى <<بالإضافات>> أو <<الحشو Interpolation>>، ونعني بالإضافات إدخال مقاطع في مؤلف هي غريبة عليه، وذلك لتحقيق أغراض خاصة. لقد تم اعتماد وسائل التدقيق الداخلي في النص للكشف عنها، فملاحظة الاختلافات النحوية، استخدام تعابير خاصة وهلم جرا

(8) نقد التصحيح: لقد وضع اللغويون <<الفيلولوجيون>> تقنيات تتمثل في استخدام الخطأ نفسه من أجل القضاء عليه، فالناقد أو الناشر يقوم بفحص دقيق للمخطوط، بعدها يقوم بنقل نص المخطوط. إن من بين أصعب أخطاء النص <<الثغرات>> حيث يبذل جهده لملاها، ولا يكون ذلك إلا في الهامش، ولقد عمل الناقدون في مطلع هذا القرن لا على موازنة الأخطاء المشتركة فحسب، وإنما المتوافق أيضا من النصوص في كل نسخة، بعدها تصفيفها في مجموعات على أساس هذا التوافق.

إن القواعد العلمية السليمة هي التي تساعدنا في عالمنا العربي على نشر تراثنا المخطوط، وتحقيقه وبهذا يمكن تقديم مجهود علمي مفيد، علما بأن الحكومات العربية المختلفة، الجمعيات العلمية العديدة، الجامعات ومراكز التراث تركز الكثير من الجهد والموارد من أجل خدمة تراثنا العربي الأصيل.

ب- النقد الداخلي (الباطني):

الغرض من هذا النوع من النقد هو الوصول إلى المعلومات التاريخية الحقيقية المستقاة من الوثائق والأصول التاريخية، حيث أن كاتب الأصل لم يراع الدقة التامة بشأن بعضها أو كلها. لهذا كان لزاما تحليل الوثيقة من خلال عملية تفسير النص، قد يكون هذا التفسير بواسطة النقد الباطني الإيجابي أو عن طريق النقد الداخلي السلبي، ثم يأتي بعدها تثبيت الحقائق التاريخية.

(1) تفسير النص أو النقد الباطني الإيجابي: قبل كل ذلك يكون المؤرخ قد انتهى من إثبات أصالة النص، وتحديد تاريخه، ومكانه، والتعرف على هوية مؤلفه، بعدها تأتي عملية شرحه. ولفهم النص لا بد من معرفة لغته، ومادام الكثير من المؤرخين لا يعرفون اللغة التي كتب بها المخطوط، فإنه من الضروري على المؤرخ أن يكون عارفا بفيلولوجيا اللغة التي كتب بها النص، مدركا دقائقها حتى لا يقع في تناقضات المعنى، ولا بد هنا في هذه الحالة معرفة المصطلحات والأسماء المختلفة وأن يفهم الألفاظ اللغوية الغامضة. بعد ذلك يقوم المؤرخ بكشف غرض الكاتب وما يريد أن يصل إليه من النص، فيقرأ بين السطور للوصول إلى فهم المعاني الحقيقية للعبارات الواضحة والغامضة، وأن لا يبالغ في الشك في معاني الكلمات، بهذا يمكن القول بأنه انتهى من التحليل الإيجابي وأصبح على دراية بمفهومات المؤلف، والصور القائمة في فكره، حيث يضع نفسه في موضع صانع الوثيقة، بل ومر حتى بالحالة العقلية التي مر بها وهو يقوم بصناعتها.

(2) النقد الداخلي السلبي: يسمى كذلك نقد أمانة المؤلف ودقة معلوماته، فالهدف من النقد هو المعلومات التي جاء بها النص وأن يأتي بالوقائع، والوقائع نفسها لا بد من إثباتها بطريقة علمية، لأننا لا نعرف أن المؤلف كان أمينا أم لا؟ وهل أن هذه الوقائع تعكس الصورة الحقيقية لما لاحظته؟ لذا فإنه جدير بنا معرفة أفكار ومعتقدات وأخلاق صاحب النص. حيث ذلك كله نقد الوقائع التي يقدمها المؤلف من جانب موضوعيتها، ومدى مطابقتها للواقع الماضي، وهل هي صحيحة

إن العرب المسلمين كانوا السباقين في ممارسة علم الجرح والتعديل في تناول علم الحديث والأخبار. إن السؤال وح هو: هل أن للمؤلف مصلحة في الكذب والتدليس وتشويه الوقائع؟ وهل أن الوضع الذي هو فيه يدفعه لفعل ذلك أم أنه يتعاطف مع جماعة من الناس على حساب جماعة أخرى، ولربما من أجل حب الظهور وصنع الحدث، ماء لل رأي العام وعدم خدش شعوره ويقوم بتنميق الأسلوب وتحسينه حتى ينال رضا الرأي العام. إن المبتدئ لقراءة ما، لا يجب أن يكون خالي الذهن، ليست له خلفية عن الموضوع، بل يجب أن يكون ملما ومحيطا بإطاره العام. مؤرخ يعتمد دائما على الموازنة، أي موازنة الحقائق والوقائع، فكلما تفاعل المؤرخ مع الوثائق كلما اتضحت أمامه. الماضي بشكل واضح وجلي، وكأنه مثل الصديق الذي يعرف صديقه.

ببيت الحقائق التاريخية: إن خطوات النقد الداخلي (السلبى) لا توصل الباحث في الحقيقة التاريخية، بل تساعد على ها، حيث أن هناك أحداثا تبقى محل شك، لذا فالمؤرخ يقوم بالعمل التالي:

سنيف النتائج التي توصل إليها عبر النقد.

تأكد من صدقية المصادر التي تناولت الحادثة.

نظر في الحالات التي توجد فيها رواية واحدة فقط.

راسة الأمور التي تعارضت حولها النصوص أو تناقضت الروايات بشأنها.

تطرق علماء الحديث والفقهاء المسلمون إلى مسألة إثبات الحقائق، مثلما بحث العلماء الغربيون في هذا الموضوع ك.

إثبات الحقائق التاريخية في الواقع مرتبط تماما بتقويمها، مدى فهمها، شرحها. إن شخصية الباحث التاريخي وفكره قلب، وخياله المبدع، وعملية تفكيره، وثقافته الواسعة، وقوة ملاحظته، وانتباهه، وقدراته المتنوعة، شرط أساس لنجاح له، واقترابه من الحقيقة الثابتة، إن الحقيقة التاريخية تبقى حقيقة غير مباشرة ولتقريب هذه الصورة التاريخية من تعها الماضي كان لزاما على الباحث أن يراها جزءا من الحقائق الأخرى، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالفعل الإنساني.

خاتمة

ن خلا ما سبق نستشف أن كل مؤرخ، وباحث، ومحقق، وناقد في مجال البحث التاريخي يجب أن يدرك تمام الإدراك أن ذا الطريق مليء بالعقبات والمطبات، والمسالك الوعرة التي تعترض سبيله في الوصول إلى الحقيقة. مما يدفعه إلى بذل كثير من الجهد المضني، بحثا عن الحقيقة التاريخية.

ن النقد التاريخي يلزم المؤرخ أن يتصف بصفات أخلاقية عالية وأمانة وقدرة على التحمل، الصبر، الثقافة المتنوعة، لإحاطة باللغة، الذكاء، الفطنة، الحس المرهف، الموضوعية، العقل، الحكمة وغيرها من الصفات الأخرى الخلقية العلمية. إن هناك صفات تجعل من المؤرخ متكاملا وأكثر أمانة وصدقا، وبروح النقد التي تدفعه إلى التحلي الموضوعية والابتعاد عن الذاتية، حتى يصل بالقارئ إلى الحقيقة التي تفيد الإنسانية في حاضرها وغدها.

ملاحظة: لمزيد من الاطلاع ينظر إلي: ليلي الصباغ، منهجية وتقنيات البحث التاريخي.